إلـــى المحـــرر

رسائل

قصة سارس

تهنئة على إثارة قضية للحوكمة العالمية من المرتبة الأولى (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧). ففى مقال «تنظيم وإدارة الصحة العالمية»، يلقى دافيد بلوم الضوء على تجربة تتعلق بمتلازمة الجهاز التنفسى الحادة الخطيرة (سارس) ويورد كيف أن «العمل المتضافر... سرعان ما يضعها قيد السيطرة»، وأن «الوكالات تنحى جانبا مصالحها المتضاربة وتنسق جهودها من خلال الإقامة السريعة لشبكات وبائية وإكلينيكية ومعملية عالمية». ذلك حق، لكنه يفتقد بالضرورة فى التفاصيل.

فهناك فرق بين إقامة شبكات وجعلها تعمل حقا. ففى حين كان هناك تقاسم مبكر للخبرات المتعلقة بسارس وعمل متضافر حولها، فإن شبكة المعامل وحدها هى التى عملت على نحو مثالى، وتقاسمت فورا العينات ومن ثم اكتشفت سبب تلازم سارس وحددت اختبارات جوهرية لها. وفى المجال الوبائى والمناخى، أقيمت شبكات جيدة. ولكن مجموعة البيانات الوبائية العالمية لمنظمة الصحة العالمية لم تستكمل بطريقة كافية مطلقا، ووجدت الشبكة الإكلينيكية أنه من الصعب استحداث توافق فى الآراء بشأن العلاج ولم تستطع الاتفاق على التجارب. وكان الأمر الأكثر أهمية هو التقاسم المبكر للخبرات من قبل المراكز المتضررة بقيادة منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بكيفية انتشار الفيروس وما هى أساليب المكافحة الفعالة – إلى جانب المصادفة السعيدة فى أن متلازمة سارس يمكن الوقاية منها بالتطبيق الصارم لإجراءات الصحة العامة وأساليب الوقاية التقليدية من العدوى.

هل سيكون العالم أسعد حظا فى مواجهة وباء سارس التالى والجائحة القادمة؟ لحسن الحظ، أن القواعد الصحية العالمية الجديدة توفر أساسا قانونيا متفقا عليه لهذا النوع من العمل، وأن عدد كبير من البلدان حدد إجراءات وأقامت مراكز لمواجهة الطوارئ لكن بلدا واحدا على الأقل رفض أن يتقاسم عينات أنفلونزا الطيور البشرية. كذلك، فإنه مع تزايد مشاركة قوى فاعلة قومية ودولية على نحو أكثر منه فى ٢٠٠٣، لا مناص من أن تغدو النظم التقنية أكثر اتساما بالطابع السياسى. وإذا كان هذا يعنى أن العينات والبيانات والخبرات لن يتم تقاسمها لاعتبارات سياسية، فإن المحصلة قد تكون باعثة على الشلل.

وكما توثق مجلة التمويل والتنمية. فإن عدد القوى الدولية الفاعلة فى المجال الصحى آخذ فى النمو ويتضمن «مجموعة الثمانية فى مجال الصحة»: مؤسسة جيتس، وتحالف جافى، والصندوق العالمى، وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، والبنك الدولى، ومنظمة الصحة العالمية. لكن ما هى الجهة التى تعد هذه الهيئات مسؤولة أمامها؟ إن أى إصلاح للحوكمة العالمية لابد وأن يشمل افتراضا وجود هيئة عالمية فعالة تضع السياسات الصحية الشاملة وتحدد أى الدول القومية يكون قولها فيها محل اعتبار. والهيئة البديهية لذلك هى جمعية الصحة العالمية، التى تضم كل بلدان العالم تقريبا، لكنها لا تشرف حاليا سوى على عمل منظمة الصحة العالمية ولا ريب أنه يتعين على جمعية الصحة العالمية فى حالتها الراهنة أو بعد إصلاحها أن تقوم بدور أوسع فى الحوكمة نيابة عن «مجموعة الثمانية الصحية» كلها.

أنجوس نيكول
خبير أقدم – المركز الأوروبى للتنسيق بشأن الأنفلونزا للوقاية من المرض ومكافحته
استوكهولم، السويد

«مخطط» فاشل

يفترض السؤال المطروح على جو سيريل، هيلين جايل وستيفن موريسون وتورى جودال وهو «هل النظام الصحى العالمى «محطم»؟» (ديسمبر ٢٠٠٧) أنه يوجد نظام. وفى أحسن الأحوال يمكن وصف جهود تقديم الخدمات الصحية العالمية الراهنة بأنها مخطط مشتت يتسم بالفوضى وغير كاف. ذلك أن النظام لا يمكن أن يتحطم... بل يمكن أن يفشل. وهذا النظام يفعل ذلك، ويقتضى ثمنا ملايين الأرواح سنويا – معظمها من أرواح الأطفال.

ويدعو للإعجاب أن هذه العقول المهابة الأربعة تقر مبكرا بما نفتقر إليه لبلوغ أهداف الألفية الإنمائية التى تتركز حول الصحة، ولكنه لم يقدم أى منها سبيلا آمنا للنجاح لتوفير الموارد اللازمة فى الوقت المناسب لتحقيق الأهداف المتوخاة. والإيماءة الأكثر تبشيرا بالأمل هى أن هؤلاء الخبراء العالميين وغيرهم يعتبرون حاليا أن تحقيق أهداف الصحة العالمية، أولوية للأمن القومى.

إن جميع أهداف الألفية الإنمائية قابلة للقياس. ويمكن تحمل تكاليفها وتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، إذا تم توفير الموارد المالية اللازمة. وفى هذا الصدد، فإن الإرادة السياسية أكثر أهمية بكثير من قوى السوق. ذلك أن احتياجات الفقراء الصحية العاجلة والحيوية لا تؤدى بذاتها إلى توافر عرض سريع أو كاف لتلبيتها – ولا حتى فى أكثر البلدان ثراء (انظر التصدى لإعصار كاترينا). إن قوى السوق يمكن أن تحسن الازدهار فى الأغلب، لكن سيظل ملايين الناس يموتون من مشاكل يسهل منعها عندما تتوافر علاجات ووسائل للوقاية منها يمكن تحمل تكاليفها. إن التكلفة الحالية للعلاج عن طريق الإماهه الفمية (وهى الإنجاز الطبى لهذا القرن كما قالت مجلة لانست فى ١٩٧٧) لا يزال يتكلف ملاليم لكل حالة يتم علاجها، ومع ذلك لا يزال نحو مليون طفل يموتون سنويا من حالات للجفاف يمكن علاجها.

إن ما يحتاج العالم إليه هو نظام صحى عالمى حقيقى – شبكة عالمية من مراكز الرعاية الصحية المستندة للمجتمع المحلى مزودة بما يكفى من العاملين والتدريب والمعدات والتمويل لكى تكفل سريعا وبصورة فعالة الوقاية من أى تهديد صحى مميت أو غير عادى وتكتشفه وتتصدى له. إن التكنولوجيا والموارد والدراية الفنية متوافرة حاليا. وكل ما ينقص هو الإرادة السياسية، والحكمة فى الاعتراف بأنه ليس لدينا نظام صحى عالمى أو نظام للتمويل الكافى، لكننا نحتاج كليهما على نحو عاجل.

تشوك ووليرى
مدير قضايا سابق، المجلس الوطنى للصحة الدولية| مجلس الصحة العالمى، روكفيل، ماريلاند، الولايات المتحدة

التنظيمات غير المحكمة فى الأزمات دون الممتازة

شكرا على شرحكم الرائع والواضح لمشكلة الرهن دون الممتاز («الرهونات العقارية الثانوية: مجسات أزمة»، ديسمبر ٢٠٠٧). فقد ردت على أسئلة كثيرة خطرت ببالى.

بيد أنه كانت هناك بعض الأمور التى تتعلق بهذه الأزمة كنت أود أن يدرجها راندال دود فى تحليله، مثل فشل الحكومة الناجم عن التنظيمات غير المحكمة والفساد فى حالة شركة فانى ماى. إذ كان سيثير الاهتمام بحث تأثير «مغالطة الاتجاه» – أى افتراض إن الاتجاه الصعودى المواتى فى أسعار المساكن سوف يستمر لما لا نهاية – الذى ساد التفكير فى السنوات الخمس أو ما إلى ذلك والتى سبقت الأزمة (وكما أحطت علما) حقيقة أن نحو ٤٠ فى المائة من المساكن التى تم بناؤها كانت «استثمارات للمضاربة» وليست مساكن تم بناؤها لمشترين محددين.

وعندما استمع للدعوات التى لا تنتهى لتقديم مساعدات من الحكومات الاتحادية، لا أجد ذكرا لهذه القضايا عادة. ويخفى عدم القيام بهذا بعض المشاكل التى تسهم فى الأزمة.

جيمس انجرسانو
أستاذ الاقتصاد السياسية، كلية ايداهو
كولدويل، ايداهو، الولايات المتحدة.

ويرد المؤلف:

لقد حالت قيود المساحة دون أن أتصدى لكل جوانب الأزمة المالية فى المقال، وهى تحد مرة ثانية من ردى على البروفسور انجرسانو. وسأركز على دور التنظيمات غير المحكمة – وهى أهم شواغله. هناك بالفعل فجوات فى التنظيمات فى سوق الرهن العقارى فى الولايات المتحدة. فالمقترضون تحميهم قوانين اتحادية تتستر على إخفاء الحقيقة فى الإقراض من الباطن، والتمييز، والإقراض المتسم بالنهب.

بيد أن معايير ضمان الرهن مسألة تتعلق أساسا بممارسة فى الصناعة. فمعيار الرهونات «الممتازة» يأتى من ذلك المعيار الذى وضعته فانى ماى عندما كانت شركة مملوكة للحكومة من أجل تحقيق «توافق الرهونات»، لكن هذا المعيار لم تنص عليه التنظيمات. وبدلا من ذلك، وضعت فانى ماى «حوافز» للتوافق مع هذا المعيار. وقد حدث الإقراض دون الممتاز خارج سوق فانى وفريدى لتوفيق الرهونات. ونما مع تصاعد الأوراق المالية التى تساندها رهونات لها «علامة خاصة» والتزامات الديون المعززة بضمانات التى أصدرتها شركات وول ستريت الكبرى. وحكمت قوانين الأوراق المالية، الإفصاح عن هذه الأوراق وتداولها، لكنها لم تحد من محتوياتها. ودعم بعض جهات الإشراف المالى على هذه المؤسسات، هذه التطورات صراحة.

وقد نشر مصرف دالاس فيدرال ريزرف بنك تقريرا بعنوان «الائتمان المقدم للديون دون الممتازة فات أوان استحقاقه»، وأوصى آلان جرينسبان بزيادة استخدام الرهونات ذات الأسعار القابلة للتعديل من فترة مبكرة ترجع إلى فبراير ٢٠٠٤، ونشرت شركة فيدرال ديبوزيت انشورانس كوربوريشن تقريرا أيد أيضا زيادة الإقراض بالرهن ذى الأسعار القابلة للتعديل.

تجارة النفط ومنظمة التجارة العالمية

يقدم يورى دادوش وجوليا نيلسون فى مقالهما «ضبط التجارة العالمية» (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧) تقريرا قيما عن معظم القضايا الأساسية التى تواجه نظام التجارة متعدد الأطراف. بيد أننى أجد أنه مما يدعو لخيبة الأمل أن المؤلفين تقاعسا عن مناقشة صواب وضع حوكمة التجارة الدولية فى النفط ضمن مجال عمل منظمة التجارة العالمية. فليس هناك شك فى أنه وفقا للشرع، فإن البترول يندرج ضمن اختصاص منظمة التجارة العالمية، مثلما يقع تحت اختصاص الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات). بيد أنه وفقا للواقع، فإن حصص العرض التى يفرضها أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبيك) لرفع الأسعار لم تلق اعتراضا مطلقا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية. كما أن الالتزامات بالتحرير التى تفاوضت بشأنها بلدان الأوبيك التى انضمت لمنظمة التجارة العالمية لم تغط مطلقا كما يبدو مثل هذه الحصص، والحالة الأخيرة للسعودية هى المثال الأشد وضوحا فى هذا.

إن فشل المجتمع الدولى فى ممارسة سلطته فى هذا المجال يضفى شرعية على نشاط الأوبيك باعتبارها احتكارا مكرسا فى الأساس للحد من العرض بقصد زيادة أسعار النفط الخام. وهذا النوع من السلوك المتعمد – والفعال عادة – يتعارض كما هو واضح بصورة صارخة مع نظام التجارة الليبرالية متعددة الأطراف – ومن وجهة نظر عملية، فإنه من المؤكد تقريبا أنه زاد مستوى أسعار النفط الخام على مر الزمن: فقد حد تخفيض الأوبيك للعرض من انخفاض الأسعار فى فترات الطلب الضعيف، دون أن يعوض ذلك بخفض لزيادات الأسعار فى أوقات الطلب القوى. وإذا كانت القوى الليبرالية التنافسية هى القاعدة فى الصناعة والخدمات والزراعة، فلا ريب أن تجارة النفط الخام يجب أن تخضع لقواعد مماثلة – ما لم يصدر بذلك استثناء صريح فى منظمة التجارة العالمية.

جميس م. آروسميث
نيويورك، الولايات المتحدة

نحن نرحب بالرسائل برجاء ألا يزيد ما ترسلونه على ٣٠٠ كلمة موجهة إلى *fanddletters@imf.org* أو إلى رئيس التحرير على العنوان: *Finance & Development,* International Monetary Fund, Washington, D.C., 20431, USA. وسيتم تحرير الرسائل.

IMF Survey
مسح صندوق النقد الدولى
RSS
ترجى زيارة موقع مجلة المسح لصندوق النقد الدولى على الإنترنت وهو
www.imf.org/imfsurvey